

رأي في تيسير مبحث الممنوع من الصرف

د. إحسان النص

بحث الممنوع من الصرف من المباحث النحوية التي يجد المتكلمون والكتابون عسراً شديداً في استيعابها والوقوف على قواعدها ومعرفة علمها. فالتساؤل يُطرح أولاً عن العلة في مخالفة هذه الأسماء في إعرابها سائر أسماء اللغة العربية التي تنصب بالفتحة في مواضع، وبالألف في مواضع أخرى. وترفع بالضمّة أو الواو، وتجرّ بالكسرة أو الياء، تبعاً لاختلاف المواضع.

فما العلة في مخالفة هذه الأسماء قواعد الإعراب التي تنتظم الأسماء عامة؟ لم يهتد الباحثون إلى معرفة علة هذه المخالفة على وجه اليقين، وللنحاة أقوال كثيرة في علل منع هذه الأسماء من الصرف (أو التنوين) وليس بينها ما يقنع. والصعوبة الثانية هي في تفضنّ المتكلمين إلى جرّ الممنوع من الصرف بالفتحة نيابة عن الكسرة، فالخطأ كثير في هذا الباب، وقد لا يفتنون إلى صرفه إذا اتصل بأل أو أضيف، فقد سمعنا بعضاً من المتحدثين يقولون: حضرت في المجالس.

ونحن ندرج أحوال الممنوع من الصرف ضمن الأحوال الشاذة في النحو العربي، وليس هذا الشذوذ بدعماً في اللغة العربية وحدها بل نحن واجدوه في أكثر اللغات، ففي الفرنسية مثلاً ثمة أفعال تجري في تصريفها على قواعد مطّردة تنتظم أكثر الأفعال وإلى جانبها أفعال شاذة تخالف القواعد العامة في تصريف

الأفعال.

والتساؤل الثاني يدور حول العِلل التي يسوقها النحاة في بيان صيغ الأسماء الممنوعة من الصرف، ففي منع صيغة (عُمَر) مثلاً والأسماء التي على شاكلتها يقولون إنها مُنعت من الصرف لعلّة العَدَل، فاسم (عُمَر) معدول عن (عامر)، وهذا التعليل فيه تكلف ظاهر.

والصعوبة في تعليم الممنوع من الصرف ناجمة عن عدم قدرة الطُّلاب والمتعلمين على التفريق بين أحوال الأسماء الممنوعة من الصرف وغير الممنوعة منه، كالتفريق بين أنواع ألف الاسم الممدود، فهي تكون أصلية وتكون للتأنيث وتكون للإلحاق وتكون منقلبة عن أصل. فنسمع كثيراً من المتكلمين والمذيعين يمنعون مثلاً ألفاظاً مثل (أجزاء) و (أنباء) و (أكفاء) و (أخطاء) و (أرزاء) من الصرف فيجرونها بالفتحة بدلاً من الكسرة، مع أن همزها أصلية وهي غير ممنوعة من الصرف، ويمنعون من الصرف ألفاظاً مثل أحياء وأجواء وأهواء وأسماء (جمع اسم) وهمزها منقلبة عن أصل، وهي مصروفة قال تعالى: ﴿ولا تحسبن الذين قُتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياءٌ عند ربِّهم يُرزقون﴾ [آل عمران ١٦٩] وقال تعالى: ﴿إن هي إلا أسماءٌ سَمِيَّتُموها﴾ [النجم ٢٣].

ما السبيل إذاً إلى تيسير تعليم الممنوع من الصرف والخؤول دون التخبط في تمييز الأسماء الممنوعة من الصرف من سائر الأسماء؟

جعل النحاة الأسماء الممنوعة من الصرف ضريين: أولهما: ما يمنع من الصرف لعلّة واحدة، وثانيهما: ما يمنع من الصرف لاجتماع علّتين. ثم فرّقوا في الضرب الثاني بين ما هو علم وما هو صفة.

والممنوع من الصرف لعلّة واحدة نوعان: الأول ما لحقت بآخره ألف

التأنيث، مقصورة كانت أو ممدودة، والنوع الثاني ما كان على صيغة منتهى الجموع.

وليس في الممدود الذي تقع في آخره ألف التأنيث المقصورة صعوبة، اسمًا كان كليلى أو صفة كحبللى، إنما الصعوبة في النوع الأول هي في التمييز بين ما زيد في آخره ألف التأنيث الممدودة وبين ما زيدت في آخره ألف ممدودة لغير التأنيث، كأن تكون أصلية مثل ألف أنباء أو منقلبة عن أصل نحو: أجواء جمع جو فهي منقلبة عن الواو أو مثل أحياء فهي منقلبة عن ياء أو تكون للإلحاق مثل علباء، (ولا يمنع من الصرف من الممدود ما كان على ثلاثة أحرف نحو: ماء، وما كان على أربعة أحرف نحو: سماء). وألف التأنيث الممدودة هي أشيع الألفات، فهي تأتي في صيغ كثيرة منها: أفعلاء كأنبياء، وفُعلاء مثل أمراء، وفُعلاء مثل صحراء وحسنا، وفُعلياء نحو كبرياء وفُعلاء كخُنفساء وفُعلياء كزُنبيلاء وغيرها من الصيغ؛ وهي تقع في الأسماء المفردة وفي الجموع. وقد أحصى السيوطي في المزهرة طائفة كبيرة منها. وللتسهيل على المتكلمين والطلّاب تأتي بقاعدة بسيطة وهي أن ما كان من الممدود على وزن (أفعال) من الجموع ليس ممنوعًا من الصرف نحو: أنباء وأبناء وأسماء (جمع اسم)، وأجواء، وأحياء، ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا لفظ (أشياء) فهو ممنوع من الصرف، وقد ورد في الآية الكريمة: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ [المائدة ١٠١]، وقد أوردنا نماذج من ورود هذه الصيغة في القرآن الكريم ومن أمثلة ما زيد في آخره ألف التأنيث من الممدود قوله تعالى: ﴿إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ﴾ [المائدة ٢٠] وقوله تعالى: ﴿لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة ١٤٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ﴾ [البقرة

. [٦٩]

وطبيعي أن تخضع الأسماء الممدودة للقاعدة العامة في صرف الاسم الممنوع من الصرف إذا اتصلت به (أل) أو أضيفت، ومن أمثلة صرف الممدود في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ [الأنعام ١٢١].

أما المقصور فلا صعوبة في تعرّف الممنوع من الصرف فيه، فكل مقصور منته بألف التانيث فهو ممنوع من الصرف، اسمًا كان نحو: ليلي وسلمى أو صفة نحو: حُبلى وغضبي، ومفردًا كان كالأمثلة السابقة أو جمعًا نحو: صرعى وقَتلى وشكاري وأسارى، ومن أمثله في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ﴾ [الحج ٢].

فإذا كان الاسم المقصور على ثلاثة أحرف لم يمنع من الصرف نحو: فتى، وعدى (جمع عدوّ).

والعلة الثانية المفردة التي تمنع من الصرف هي صيغة منتهى الجموع، وقد لا يدرك المتعلم المراد من عبارة منتهى الجموع، وهو كل جمع تكسير وقع بعد ألف تكسيه حرفان أو ثلاثة أحرف أو سطرها ساكن، وللتيسير على المتعلم نقول إن كل جمع تكسير على مثال مفاعل أو مفاعيل فهو ممنوع من الصرف، مهما يكن وزنه الصرفي، فقد يكون على مفاعل مثل: مساجد ومنابر، أو أفاعل مثل أماجد وأماكن أو فواعل مثل شواعر ولوازم، أو فعائل مثل موادّ ومهامّ (أصلها موادد مهامم) أو على مفاعيل نحو: مصابيح ومفاتيح أو أفاعيل نحو أقاويل أو غيرها من الصيغ. ومن أمثلة هذا النوع في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدَمَتِ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا

اسْمُ اللَّهِ ﴿الحج ٤٠﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ﴾
[الملك ٥].

ويحسن أن نلفت النظر هنا إلى أن مثال مفاعل المنقوص يعرب إعراب الاسم المنقوص، فتحذف ياءه في الجر والرفع وينون ما قبلها، وينصب بالفتحة ولا ينون، فنقول: هذه أغانيٍ وطربت لسماع أغانيٍ، وسمعت أغانيٍ.

أما ما يحتاج إلى علتين لمنعه من الصرف فهو على ضربين: أولهما ما كان علمًا، وثانيهما ما كان صفة.

فالعلم يمتنع من الصرف إذا اجتمعت معه علة أخرى، والعلل ست أولاهها: اجتماع العلمية والعجمة، والعلم الممنوع من الصرف في هذه الحال نوعان: أحدهما ما زادت أحرفه على ثلاثة نحو: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب، ولا صعوبة في معرفة هذا النوع إذا تحققت المتكلم من عجمة العلم، وتقع في هذا النوع الأسماء الغريبة كلها نحو: جورج ولويس وبرنار، وثمة وجهة نظر تذهب إلى أن من الأسهل نطق هذه الأعلام بصورتها الأجنبية وعدم تحريك أو آخرها، وهذا الرأي فيه نظر ويفتقر إلى اتفاق الآراء حوله.

ومن أمثلة هذا النوع في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [البقرة ١٣٦].

والنوع الثاني من أمثلة اجتماع العلم مع العجمة ما كان على ثلاثة أحرف وهو غير ممنوع من الصرف سواء أكان الاسم ساكن الوسط مثل: نوح ولوط وهود وسام وكوش أو محرك الوسط نحو: كَمْكَ (ابن متوشلخ بن نوح) ومن ورود هذه الأعلام في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلُوطًا آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا.. وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ﴾ [الأنبياء ٧٤ و٧٦].

وهنا أيضاً تعترضنا مشكلة الأسماء الغربية الثلاثية مثل: جاك، وجون وبول ونحوها، فهل ننطقها بإسكان أو آخرها على الوقف أم نعاملها كالأسماء الأعجمية القديمة فنصرفها ونقول مثلاً: رأيت جاكاً وجاء جُونٌ، أرى أن في هذا النطق شيئاً من الغرابة والعسر ولعلّ الأمثل إسكان أو آخرها على الوقف.

والعلة الثانية: ما كان على وزنٍ مختص بالفعل أو غالبٍ فيه. نحو: يزيد وأحمد وأيمن ويعُوث ويعُوق. ومثاله من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿مُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِيهِ مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف ٦] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْرِيْنَ وِدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَعْوَتٌ وَيَعْوَقٌ وَنَسْرًا﴾ [نوح ٢٣].

وفي هذا الضرب يقع الخطأ أحياناً في منع صرف أسماء مثل: حمَد وكَرَم، فهما على زنة الفعل الماضي فَعَلَ.

ويتساءل بعضهم لماذا لم يُمنع من الصرف ما كان على وزن فاعل ومفعول وفعل ونحوها من المشتقات؟ والجواب عن ذلك أننا وجدنا في كلام العرب أسماءً ممنوعة من الصرف فجرينا على سننهم والتمسنا لمنعها من الصرف عللاً، فوجدنا أن العلة في منع صرف نحو يزيد وأحمد هي مشاكلة الفعل في وزنها، لأن الفعل لا يُنَوَّن وليس لنا أن ندخل في عداد الممنوع من الصرف غير ما ذكره أسلافنا وما وجدناه في القرآن الكريم، وهو مرجعنا الأول في استخلاص قواعد النحو، وما وجدناه في كلام العرب وأشعارهم.

والعلة الثالثة التي تجتمع مع العلمية هي العدل، أي ما عدل عن صيغة أخرى، نحو: عُمَرُ وَزُفَرٌ وَثُعَلٌ، فهذه الأعلام معدولة في قول النحاة عن: عامر وزافر، وقد أدخل بعض النحاة لفظ ثُعَل في عداد المعدول ولكنه ليس بمعدول، وقد ذكر ذلك في لسان العرب، فهو مصروف وهو أبو حيٍّ من أحياء قبيلة

طبي. وهذه العلة لا يُدركها المبتدئون من المتكلمين، فالنحاة لم يجدوا ما يعلّلون به منع صرف الأسماء التي على وزن (فُعَل) غير علة العدل، وهي علة ضعيفة غير مقنعة، والأمثل أن نكتفي بالقول إن الأسماء التي هي على وزن (فُعَل) ممنوعة من الصرف في كلام العرب ونحن نحري على سننهم، ولا ضرورة لالتماس علة لهذا النوع من الممنوع من الصرف.

والعلة الرابعة هي زيادة الألف والنون في آخر العلم نحو: عدنان، وعثمان، وقحطان، وعُظفان، وحَيّان، ولا صعوبة في معرفة هذا النوع ولا إشكال فيه، فإذا لم تكن الألف والنون زائدتين لم يمنع العلم من الصرف نحو: حسّان إذا كان أصل هذا الاسم مأخوذاً من حَسْن، وهو الراجح، أما إذا عُدَّ أصله حَسَنَ فهو ممنوع من الصرف. وقد تجتمع علتان في بعض الأعلام مثل: عمران، فقد اجتمع فيه مع العلمية العُجْمة وزيادة الألف والنون، ومثاله قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران ٣٣].

والعلة الخامسة مع العلمية هي الاسم المركب تركيباً مزجياً نحو: بعلبك ومعديكرب وحَضْرَمَوْتٌ ولا صعوبة في معرفته فلا نقف عنده.

والعلة السادسة مع الاسم العلم هي التأنيث، فما جاءت في آخره هاء التأنيث مُنْع من الصرف سواء أكان علماً لمؤنث نحو: فاطمة وعمرة وعذرة (اسم مدينة) وُجْدَة (اسم مدينة) أو كان علماً لمذكّر نحو: طلحة وحمزة.

ويمنع من الصرف أيضاً كل علم مؤنث ولو لم تلحقه تاء التأنيث كزينب وسعاد، وينطبق هذا على كثير من الأسماء المحدثثة المنقولة عن مصادر أو عن غيرها نحو: ذلال وسهام وسحاب. ويشترط النحاة أن يكون زائداً على ثلاثة

أحرف فإن كان على ثلاثة أحرف محرك الوسط مُنَع من الصرف نحو: سَقَر (اسم لجهنم)، و رَفَح (اسم لمدينة) و سَحَر (اسم امرأة)، وإن كان ساكن الوسط أعجمياً مُنَع من الصرف نحو: جُور و صُور (مدينتان) وإن كان عربياً جاز فيه الوجهان نحو: هُنْد و دَعْد و المنع أولى. ويحسن تجنّباً لتعقيد القاعدة أن نجعل كل علم مؤنث سواء لحقته التاء أو لم تلحقه ومهما يكن عدد حروفه ممنوعاً من الصرف.

أما أسماء القبائل نحو: تميم و قريش و هذيل فلنا أن نمنعها من الصرف إذا لوحظ فيها التأنيث، أو نصرفها إذا لوحظ فيها اسم الرجل الذي تنتمي إليه. ويلاحظ أن الأعلام المؤنثة المؤلفة من ثلاثة أحرف كثرت في أيامنا كثيرة تلفت النظر طلباً لخفة النطق، والناس لا يراعون أن يكون العلم مشهوراً أو مأخوذاً عن القدماء، بل يختارون ما يعجبهم لفظه، وربما تعمّدوا مغايرة المؤلف الشائع، فيطلقون على بناهم أسماء منقولة عن أسماء النبات أو مظاهر الطبيعة أو الحيوان أو المصادر أو غير ذلك، وربما لم يعرفوا دلالة هذه الأسماء فيسمّون بناهم مثلاً بمها و رنا و أمل و قمر و سُها و سُذا و مئى و لمى و سحر و ريم و دلع وغيرها كثير، والوجه أن تكون كلها ممنوعة من الصرف.

وما كان على وزن (فَعَال) كحذام و رقاش نختار مذهب أهل الحجاز فيه فنجعله مبنياً على الكسر ولا نمنعه من الصرف، ومثاله قول الشاعر:
إذا قالت حذام فصدّقوها فإن القول ما قالت حذام
وللنُّحاة تفصيلات كثيرة في هذه العلة لا طائل وراءها، وبعضها يقوم على افتراضات لا تتحقق في الواقع فيحسن الاستغناء عنها، وكذلك يستغنى

عن علة العلمية وألف الإلحاق المقصورة نحو: عَلَقَى وَأَرْطَى، على افتراض التسمية بها، والأمثل وضعها مع ما يمنع من الصرف من المقصور.

والضرب الثاني مما يمنع من الصرف لاجتماع علتين هو الوصف مع علة أخرى وأنواعه ثلاثة: أولها الوصف وزيادة ألف ونون نحو: سكران وعطشان وغضبان. ومن أمثلته في القرآن قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾ [الأعراف ١٥٠]. ويشترط النحاة هنا ألا يكون مؤنثه مختومًا بالهاء (التاء المربوطة)، وهذا القيد لا أراه ضروريًا لقلّة أمثلته، فيكتفى بالقاعدة العامة.

والنوع الثاني: الصفة المعدولة ومثالها لفظ (أخر)، فهو معدول عن آخر في قول النحاة، وهنا أيضًا يُفَضَّلُ أن يقال: ما كان صفة على وزن (فَعَلَ) فهو ممنوع من الصرف، ولا حاجة إلى القول بعلّة العدل.

ويدخل في المعدول من الصفات أيضًا أسماء العدد على وزن (فُعَال) و (مَفْعَل) نحو: ثلاث ومثني ورباع، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿منه آياتٌ مُحْكَمَات هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَات﴾ [آل عمران ٧] وقوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء ٣].

والنوع الثالث: الصفة على وزن أفعل نحو: أسود وأحمر، ويشترط النحاة أن تكون الصفة أصلية غير عارضة مثل أسماء العدد إذا استعملت صفات، ويشترطون أيضًا ألا يكون مؤنثها منتهيًا بالهاء نحو: أرمل، فهو غير ممنوع من الصرف لأنه يقال لمؤنثه: أرملة.

ويدخل في هذا النوع أسماء التفضيل على صيغة (أفعل) نحو: هذا الكتاب

أفضل من غيره. ومثال هذا النوع قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام ١٥٢]. وقوله: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ [النساء ٨٦].